

المراد عند الإطلاق ثلاثة أشياء ويزاد عليها سجدة التلاوة والركوع والخضبة
وسكت عنها المصنف لانها في معنى الصلاة كما في الصلاة اي وضوءا ونظرا لذلك
وقوله الطواف وانما سكت عن ذلك لانه مما مر وسكت المصنف ومثله
جلده ولو فصل ما لم يتقطع نسبه عنه والا كان جعل جلد كتاب فلا يحرم
ولو توضع قبل ان ينسخي واراد سكت المصنف لم يحرم عليه لصحة وضوئه
كان سليما وغايته انه سكت المصنف بصحوة هو مع تجارة عنواخر وهذا لا أثر
في جواز سكت المصنف بل قال النووي لا يكره خلافه للمتنولي وجعله بخلاف
محل حمله فلا يحرم مطلقا عند مر وقال حجر فيه تفصيل لانه في قوله العلاء
الطبلان ويان سكت المحل لليبان كان للمحل المصنف صغيرا او مجنونا حرم والا
فلا وكذا في حديثه اي ليس ان عدله عرفا ولا في لاق به لا نحو ليس وعزلة فلا
يحرم الا في المحاذي المصنف فقط وقوله وسكت وقوله بصم الصاد وفتحها
ويقال بالعين والراء كما في عن ابن سيدة وغيره ولا بد ان يعد له ويليق به
عرفا بخلافه عند وقوع استنمته وخرانته ولو في غير حائط ولو وضع المصنف
على كرسى على غيب او جريد لم يحرم من شيء من الكبرية كما قاله سم وتعلم عن
والطبلان وي اعتمد في شيء من الكبرية وسكت المصنف وقال جلد وقوله حرم من ما قرئ
منه دون غيره ويحرم وضعه على المصنف كغيره ومع لان قيمه انزلها وامتثالها
ولو وضع المصنف في الرق الاستل من الخزانة والنمل ونحوه في الرق الاعالي
لم يحرم ومثله ما لو وضع النمل فوقه حابل كغزوة ووضع المصنف فوق الحابل
بخلاف ما لو عكس لان ذلك بعد اهانة المصنف ويحرم تفضير المصنف
والوظائف من ايهام التفضي وان قصد به التظيم وقال بعضهم لا يحرم لان
ذلك من جهة العطف فقط فيها مصنف بخلاف ما اذا لم يكن فيها فانه
لا يحرم سهما ويجعل صلي في استنمته اي سوما في معنى ح فالظرفية
ليست قيدا وكذلك الجمع ليس قيدا فيلزم للمناع الواحد ولو صغر احد
كالابرة كقوله الم ومن تبم وقال خط لابان يصلح للاستتباع عرفا وحمله
مع معاق احد الرمن والامر عليه حيث عد ما سأل عرفا وعرف ان
لا يقصد المصنف وحده بان يقصد المتاع او يطلق فلو قصد المصنف وحده
حرم عليه ولو قصد المصنف مع المتاع لم يحرم عند مر ويحرم عند حجر
قول

وفي تفسير الكثر من القرآن اي يقينا اما اذا كان التفسير اقرا وسابيا
او مكتوبا في قلته وكثره فلا يحل والورع عدم حمل تفسيره على الجليل لان
وان كان زائلا يحرف في ربما عقل الكاتب عن كتابه حرفي او اكثر واغالم
المأثور يحرم المشكوك في قلته وكثرته في باب التحرير لانه حيا بابا بدليل انه يحل
للسائل وللرعا في بعض الاوقات والبيعة في اكثره وانقله بالخط
العقائبي في المصنف ونقطة الخط في التفسير والمنظور اليه جلد القرآن
والتفسير في العمل كما هو فرض كلامه واما في السنن والمنظور اليه جلد القرآن
مثلا وفي دراهم او كتابا لاحد وهي المكتوب عليها قول الله عز وجل
وقوله ونحوه وكذا اثبات ونحوها ويجوز لسائل التباين التي تفتي عليها
شيء من القرآن والنوم فيها ولو لم يكتب وكبره كتابه القرآن على السجود
والجدران ولو كان له سجدة وكذلك كتابه على الطعام ونحوه ويجوز
هدم الجدران الذي كتب عليه شيء من القرآن واكمل الطعام كذلك ولا يبر
سلافا في المذاهب المعهدة لان ملافا تلم بعد التحايد بخلاف ابتلاع قرطس
عليه شيء من القرآن او اسم من اسم الله تعالى فان يحرم للملاقاة في المذاهب
بصورة فان اذ به ما ثم شربه لم يحرم ولا يكره كتابته شيء من القرآن في
انا ليس بما يسيق لك فاختلاف الما وقع لابن عبد اللطام وكبره كتابته
التمتة وتعليقها الا ان جعل عليها شمسانية ونحوه وكبره احراق
ختم نقش عليه شيء من القرآن الا ان قصد صيانة فلا يكره وعليه جعل
تحريق عثمان المصاحف ويحرم المشعل في فراشه او غيب نقش عليه شيء
من القرآن ولا يجوز تحريق الورق المكتوب عليه شيء من القرآن
لما فيه من تحريق الحروف وتفتيق الكلمات وفي ذلك اثرنا المكتوب
ويكره قراءة القرآن بفهم متعسر وكذلك قراءة العلم واما كتابته ما باليقين
حرام وينيب للقاري التعمود للقراءة واستقبال القبلة والتدبير
والشروع والترسل والبكاء فان لم يقدر على البكاء فالبكاء عند القراءة
والافضل قراءة نظرا في المصنف الا ان زاد خشوعه في القراءة عن ظهر
قلبه فنكون افضل في حقه وينيب حتمه اولها بالراويليل وان يكون
بوع الجملة واليها وبين الرعا حقه وحضوره والشروع في حتمه